

فِاَوْ صَخْلَم

المسجلين بمقدار 504,400 آلاف شخص بين مارس/آذار 2020 ومارس/آذار 2021 (+29%)، وذلك بحسب بيانات «الوكالة الوطنية للتشغيل». وتضررت بشكل أكبر الشركات الصغرى التي تعمل في القطاع الاقتصادي غير الرسمي وأيضاً في قطاعي الخدمات والبناء والتشييد. وتشير التوقعات إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الجزائري بنسبة 5.5% في عام 2020.

أدى الانخفاض المؤقت في أسعار النفط العالمية إلى زيادة تدهور رصيد المالية العامة والسيولة المصرفية وأرصدة المعاملات الخارجية، على الرغم من الانخفاض في قيمة الدينار الجزائري. زاد العجز الكلي في الميزانية زيادة كبيرة في عام 2020، وسط انخفاض حاد في عائدات النفط والضرائب، قابلتها زيادة في نفقات الميزانية حيث كان لهذه الزيادة دورها الإيجابي في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية التي مرت بها البلاد. أما السيولة المصرفية فقد انخفضت وتباطأ نمو الائتمان على الرغم من سياسات التيسير النقدي القوية التي اتبعتها السلطات مع انخفاض الإيرادات الخارجية، وساعدت ودائع الشركات الوطنية المملوكة للدولة في تمويل العجز الكلي في الميزانية، بينما قام الأفراد بسحب مدخراتهم. وزادت الاحتياجات للتمويل الخارجي نتيجة زيادة العجز في ميزان الحساب الجاري. وتقلصت واردات الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج المحلي بشكل حاد مع استمرار سياسات ضغط الواردات إلى الحد الأدنى لحماية احتياطيات البلاد من النقد الأجنبي والتي انخفضت إلى ما يكفي لحوالي 12.8 شهراً من واردات السلع والخدمات في نهاية عام 2020.

تشير التوقعات الاقتصادية للجزائر إلى تحقيق تعافٍ يتسم تشير التوقعات الاقتصادية للجزائر إلى تحقيق تعافٍ يتسم بالهشاشة خلال عام 2021، وتعتمد استدامته بشكل مفصلي على تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز النمو في القطاع الخاص، فضلاً عن استعادة التوازنات في الاقتصاد الكلي. وفي ظل السيناريو المرجعي، من المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 3.7% في 2021 و2.5% في سنة 2022، ليصل إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا. وبينما يُتوقع للاقتصاد الجزائري الاستفادة من انتعاش إنتاج الغاز في سنة 2021، فمن المتوقع أيضاً أن يتسم الانتعاش في القطاعات غير النفطية بالتباطؤ والتدرج. وفي الوقت نفسه، ستظل متطلبات المالية العامة والتمويل الخارجي كبيرة، ومن المتوقع أن تبلغ

في الجزائر، وفي عام 2020، كان للصدمة المزدوجة التي أحدثتها التدخلات الصارمة غير الدوائية لاحتواء جائحة فيروس كورونا (كوفيد19) والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية (المحروقات) أثرهما في زيادة الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد. ولجأت الحكومة الجزائرية إلى فرض هذه التدخلات الصارمة بعد اكتشاف أول إصابة مؤكدة بفيروس كورونا في شهر فيفري/فبراير 2020، تزامناً مع تطبيقها في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت ذاته، أدت الصدمة الخارجية المتمثلة في ندرة الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية إلى تدهور حاد في أسعار النفط العالمية، أعقبه انخفاض في حصص إنتاج النفط الخام في مجموعة (أوبك+) مما تسبب في تضائل إنتاج الجزائر من المنتجات الهيدروكربونية وصادراتها. وفي نهاية عام 2020 حدثت انفراجة حيث تراجعت هذه التدخلات غير الدوائية على مستوى العالم بشكل جزئي مما كان له أثره في انتعاش الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية وارتفاع أسعارها إلى مستويات معقولة مقارنة بما كانت عليه أثناء الجائحة. وبالنسبة للجزائر، فقد بدأت في رفع تلك التدخلات تدريجياً منذ صيف عام 2020، كما بدأت السلطات الصحية حملة التلقيح ضد فيروس كورونا في جانفي/يناير 2021، غير أن نطاق هذه الحملة لم يشمل عدداً كافياً من السكان بحيث يسمح بدعم التعافي الاقتصادي المستدام والقادر على الصمود.

وفي حين أظهر الاقتصاد الجزائري بوادر تعافيه خلال النصف الثاني من عام 2020، إلا إن الشركات والعمال تضرروا بشدة من جراء الركود الاقتصادي. وفي حين أظهر الاقتصاد الجزائري بوادر تعافيه خلال النصف الثاني من عام 2020، إلا إن الشركات والعمال تضرروا بشدة من جراء الركود الاقتصادي. وتشير البيانات المأخوذة من صور الأقمار الاصطناعية للأضواء الليلية إلى أن الاقتصاد الجزائري عانى من انكماش واسع النطاق خلال النصف الأول من عام 2020، قبل أن يبدأ في التعافي بصورة جزئية خلال النصف الثاني من نفس العام. أما نتائج «المسح الاستقصائي لجس نبض مؤسسات الأعمال» فتبين الوقع الشديد لصدمة جائحة كورونا على جميع الشركات في كافة قطاعات الاقتصاد الجزائري. وتتسق هذه النتائج مع الارتفاع الكبير في عدد الباحثين عن عمل

18% و10% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، مما يستلزم العودة إلى التمويل عن طريق البنك المركزي لتمويل العجز في المالية العامة ومواصلة سياسات ضغط الواردات إلى الحد الأدنى، مع توقع المزيد من الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري. ومع التوقع بأن تكون الزيادة في الإنفاق خلال عام 2021 قصيرة الأجل؛ ومع حقيقة أن احتياطات البلاد من النقد الأجنبي تغطي حالياً أقل من عام واحد من الواردات، فسيكون تسريع وتيرة الإصلاحات لتعزيز نمو القطاع الخاص في غاية الأهمية لتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد الجزائري بعيداً عن الاعتماد على عائدات المنتجات الهيدروكربونية، وأيضاً للتمييز نحو مسار نمو اقتصادي مستدام وشامل. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التي تواجه الآفاق الاقتصادية للجزائر على تدهور الأوضاع الصحية على المستوى المحلي، واستئناف نشاط التعبئة الاجتماعية على نطاق واسع، وانخفاض إيرادات النقد الأجنبي عما كان متوقعاً، علاوة على ضعف مستوى الاستجابة المتوقعة من القطاع الخاص تجاه أجندة إصلاح الاقتصاد في البلاد.

من الضروري إيلاء اهتمام خاص للأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية أثناء مرحلة التعافي من الأزمة بعد أن تضررت على نحو غير متناسب من التداعيات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا. وعلى الرغم من عدم توافر البيانات التي تقيس مدى تأثير جائحة كورونا على حياة الجزائريين، إلا إن الأدلة والشواهد المسجلة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تؤكد أن الأسر الأكثر فقراً هي التي عانت على الأرجح من تدهور مستوياتها المعيشية بصورة أكبر. ونظراً لاشتراك الأسر الجزائرية في العديد من خصائص معيشتها مع نظيرتها بباقي أنحاء المنطقة، فمن المتوقع أن تنطبق هذه الأنماط الإقليمية أيضاً على بلد مثل الجزائر؛ حيث يعيش الجزائريون في بيئات أكثر ازدحاماً وفي ظروف صحية أسوأ، مما يجعلهم أكثر عرضة للانتقال العدوى بفيروس كورونا. وبسبب انخفاض مستويات التعليم، فمن المرجح أن يعمل أصحاب الدخل في الأسر الفقيرة في مهن يستحيل فيها نمط العمل من المنزل، كما أنهم يفتقرون إلى القدرة على الحصول على المعرفة والأدوات الرقمية التي تمكنهم من العمل وفقاً لهذا النمط. وتعمل هذه الفئة على الأرجح في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الجزائري حيث لا تتوفر لهم ميزة الحصول على حماية اجتماعية كافية، وهو الأمر الذي ثبت ارتباطه بما حدث من تدهور

أكبر في مستويات معيشتهم أثناء الجائحة. وكانت الزيادة في عدد الباحثين عن عمل في الجزائر أكثر وضوحاً بين العمال من ذوي المهارات منخفضة المستوى مقارنة بنظيرهم من ذوي المهارات عالية المستوى. ومن المتوقع أيضاً أن تتأثر النساء بصورة غير متناسبة، ويرجع ذلك إلى أن أكثر من نصف الجزائريات العاملات ينشطن في قطاعي الصحة والخدمات الاجتماعية. وما لم يتم استحداث آليات تعويض محددة الأهداف، فإن الفئات الأشد احتياجاً والأولى بالرعاية من السكان ستضرر على نحو غير متناسب من جراء السياسات الحالية التي تنتهجها الحكومة الجزائرية لضبط أوضاع المالية العامة والاقتصاد الكلي. ولهذا، ولأجل تحقيق التعافي الناجح من الأزمة الحالية، يصبح من الضروري إتاحة الفرصة أمام الشرائح الأشد فقراً والأكثر احتياجاً لاستعادة ما فقدوه أثناء الجائحة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أوضحت الآثار المترتبة على جائحة فيروس كورونا خلال السنة الماضية أن هناك ضرورة ملحة لإصلاح نظام الرعاية الصحية في الجزائر ليكون نظاماً عادلاً ومنصفاً للجميع. وحتى مع استمرار الانخفاض في أعداد حالات الإصابة والوفيات التي يعلن عنها رسمياً، فقد كشفت جائحة فيروس كورونا القدرات المحدودة التي يمتلكها النظام الصحي في البلاد. أما العبء المزدوج الذي تمثله الأمراض السارية وغير السارية، فضلاً عن القيود المتعلقة بتوفير الموارد، فيشير إلى الحاجة الملحة لتقوية النظام الصحي الجزائري. وعلى الرغم من أن تمويل النظام الصحي الجزائري يعتمد في معظمه على التمويل الآتي من الدولة مع قدر بسيط نسبياً من الإنفاق الشخصي المباشر، وبينما يتماثل متوسط العمر المتوقع ومعدلات مكافحة الأمراض غير السارية مع البلدان المناظرة للجزائر، إلا إن النواتج الصحية لا تزال بعيدة عن غيرها من البلدان التي تقع في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، لا سيما فيما يتعلق بالتوزيع العادل لنواتج الرعاية الصحية الموجهة للأمهات والأطفال. أما النقص في الموارد المادية والبشرية، فضلاً عن التوزيع غير المنصف لبرامج الحكومة لتوفير الحماية المالية للجزائريين، فيشكل في حد ذاته تحديات كبيرة. وأخيراً، فإن التراجع في التمويل الحكومي للنظام الصحي الجزائري والضعف في القدرات المتوفرة لهذا النظام، فإنهما يمثلان معاً مخاطر واضحة تقف حائلاً أمام ضمان توفير نظام صحي قادر على الصمود في مواجهة الجوائح والأزمات.